

## اقتصاد

# مطلوب توصيف حقيقي للمصدر يعتمد على تاريخ عمله وحجم ضرائبه وعدد عماله

## ربط الاستيراد بالتصدير قرار وطني يفرضه الوضع الراهن

عامر الياس شهدا

إن المرحلة التي يمر بها الاقتصاد السوري اليوم مشابهة تاريخياً لمرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، ففي السنين العشر السابقة تم الرهان على اتحاد المصدرين إلا أن الواقع أثبت عدم جدوى هذا الاتحاد، حيث لم يحقق الهدف من إحدائه، رغم قيامه بإعلان عن أرقام مغرية كرقم التصدير لـ ١١ دولة وتصدير ٧٥٠ مادة وتحقيق موارد قطع بـ ٧٠٠ مليون دولار خلال تسعة أشهر، ولكن يبدو أنها أرقام تطلق جزافاً من دون أن يلحظ مطلقاً أن أرقاماً كهذه يجب أن تنعكس على نسبة مساهمة التصدير في نسبة الناتج المحلي، وتأثيرها في الكتلة النقدية المتداولة وسعر صرف الدولار ومعدل البطالة ودوران العجلة الإنتاجية في الاقتصاد، هذا الأمر يستوجب انعاش الذاكرة بخصوص التصدير بسورية.

في منتصف الثمانينيات صدر القرار ٢٣١٥ الذي ربط الاستيراد بالتصدير حيث نشط القرار عمليات التصدير الوهمي رغم أن الأرقام التي كانت تظهر كتلة التصدير في ذلك الحين كبيرة جداً، فإنه وبعد دراسة تأثير التصدير في الناتج المحلي وجدنا أن مساهمة التصدير في الناتج المحلي ٢.٥٪ دون النقط وذلك عام ١٩٩٨، على حين كانت مساهمة التصدير بالناتج المحلي عام ١٩٧٦ تساوي ١٨٪.

المحقق من التصدير يعود للمصدر. في عام ٢٠٠٢ ارتفع الدولار في سورية ليرتين حيث تجاوز سعر الصرف ٥٠ ليرة سورية فصدر قرار بمنح المصدرين قيمة صادراتهم بالدولار بدلا من الليرة السورية وبنسبة ٧٥٪ وتصريف نسبة ٢٥٪ بأسعار القطع في الدول المجاورة لمصلحة المركزي، وكان سبب ارتفاع الدولار بذلك الوقت كما بينته لجنة دراسة أسباب ارتفاع سعر الدولار هو الإقبال الكبير على استيراد السيارات السياحية من قطع التصدير، لذا ندعوكم للفقارية بين الأمس واليوم لجهة ارتفاع سعر الدولار مع السماح بتجميع السيارات واستيراد قطع التبديل لها التي تبرز أسباب ارتفاع الدولار حالياً.

في عام ٢٠٠٣ صدر القرار ١١٠٠ الناظم لعمليات التصدير وألغى وتبعه قرار رقم ٢٣١١ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٢٠ الخاص بإلزام جميع المصدرين بتنظيم تعهد إعادة قطع التصدير لدى أحد المصارف المرخص لها تلاه القرار رقم ٢١٧ تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ الخاص بتعهدات التصدير للخصر والقواتم والقرار ٢١٦ تاريخ ٢٠١٤/٢/٢٥ المعد للبلاد الأولى الفقرة (١) من قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي رقم ٨٥٠ تاريخ ٢٠١٣/٧/١٦ ليشمل الإزام مصدرى الآليات والتجهيزات الصناعية والمعدات وخطوط الإنتاج والركبات بتنظيم تعهد قطع التصدير. صدر القرار ٢٠١٤/٣/٢٧ الذي أعاد العمل بتعهدات قطع التصدير وألغى القرار العمل بأحكام القرار



## تعهد إعادة قطع التصدير يوفر القطع في السوق وينعكس إيجاباً على القوة الشرائية

### قرار الربط

إن ربط الاستيراد بالتصدير قرار وطني يفرضه الوضع الراهن للاقتصاد والنقوة الشرائية لليرة السورية، حيث إن تعهد إعادة قطع التصدير سيؤدي إلى توفير القطع في السوق السورية، وتوفير موارد للمصرف المركزي تمكنه من رفع قدرته على التدخل بسوق القطع بقوة لضمان استقرار سعر الصرف، وهذا الأمر سينعكس إيجاباً على القوة الشرائية لليرة السورية وعلى أسعار المستهلك، ويرفع قدرة المركزي من الرقابة على حركة القطع والكتلة النقدية المتداولة في السوق.

كما أن قراراً كهذا سيؤدي إلى ترميم الاحتياطي النقدي من القطع الأجنبي، وسيمكن المصارف من تمويل عمليات الاستيراد مهما بلغت، وتغقق رغبات ومطالبات شريحة كبيرة من المجتمع وعلى رأسهم رجال أعمال يملكون الحس الوطني.

### مقترحات

أمام هذا التاريخ من تعهد القرارات، وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على عمليات تنظيم وضبط التصدير بسورية، لابد أنه أصبح لدينا قاعدة بيانات تظهر نقاط القوة ونقاط الضعف بالقرارات، وما نتج عنها من نتائج سلبية وإيجابية يجب الاستفادة منها للخروج بقرار

تثبيت سعر الصرف حينها، ورافق ذلك تصريحات هلامية بأرقام وهمية من اتحاد المصدرين واستمر الوضع حتى منتصف عام ٢٠١٧ حيث عاد المركزي ليسيطر واستطاع تثبيت سعر الصرف لمدة أكثر من عام ونصف العام، بعدما اتخذ قرار بتجميع السيارات بسورية واستيراد قطع تبديلها فبدأ الدولار قفزاته حتى أصبح الفارق بين سعر السوق والسعر الرسمي متجاوزاً مئة ليرة سورية، رافق ذلك شح بموارد المركزي من القطع الأجنبي مما أضعف دوره في التدخل للجم ارتفاع الدولار، وتحول بعض المستوردين لمصدرين للاستفادة من فارق سعر الدولار حيث نشط التصدير الوهمي التي أثبتته الأرقام العلنية من اتحاد المصدرين وأثبتت دراسة الكتلة النقدية المتداولة وترصده الدوائج بالليرة السورية بالمصارف إضافة إلى تحليل سوارد الخزينة من الضرائب بعد مقارنتها بالإنتاج ونسبة البطالة، ففارق السعر يحقق للمصدر رباحاً تفوق أرباحه المحققة من الاستيراد، مما نتج عن هذا الوضع سوء مصاربه للدولار على حساب الليرة السورية، حيث إن بعض القرارات خلقت الفرصة لثل هذا العمل وأوجدت أشخاصاً تتولمهم المصارف لشراء قطع من المصارين بالسعر الذي يحدونه، لذلك لن نستغرب ووقف البعض لمعارضة دراسة قرار يعيد ربط الاستيراد بالتصدير، لأن ذلك يضرب بمصالحهم الشخصية صاربين عرض الحائط بالمصالح الوطنية.

٢٠٠٨/٢٣١١ وجميع القرارات الصادرة سابقاً والناظمة لتعهدات إعادة قطع التصدير اعتباراً من سريان مفعول هذا القرار وتم استثناء تصدير الذهب والأغنام من أحكام هذا القرار، بذلك الوقت سمح المركزي للمصدرين بإدخال قيمة بضائعهم المصدرة لتسديد تعهدت إعادة قطع التصدير تقداً مع اشتراطه تقيد المصدرين بعدم إدخال مبلغ يزيد على مئة ألف دولار أميركي أو ما يعادله من العملات الأجنبية. مع إمكانية استخدام المبالغ لتسديد تعهدات التصدير مع إلزام المصدر بتقديم الوثائق المطلوبة للمصرف، وسمح لهم بتسديد أكثر من تعهد من المبلغ المدخل، وفي الوقت نفسه حمل المركزي غرف التجارة مسؤوليتها عن تعهدات إعادة قطع التصدير. هنا لا بد من الإشارة إلى أن سعر صرف الدولار في عام ٢٠١٥ تراوح بين ١٧٥ ليرة لكل دولار مع بداية العام وبانتهائه تخطى سعر ٢٢٥ ليرة، ونتيجة ضغط من اتحاد المصدرين على الحكومة المركزي، أصدر المركزي قراراً رقم ٦٧٩/ل أ لعام ٢٠١٦ تضمن إلغاء كل تعهدات التصدير من إعادة قطع التصدير المنظمة. المراقبون لوضع سعر الصرف يعملون ما حدث بعد هذا القرار حيث بدأ الدولار بالارتفاع ورغم تدخلات المركزي في ذلك الحين فإنه لم يستطع ضبط الأمور بسبب أنه أضعف نفسه من الرقابة على موارد الدولار من خلال إلغاء تعهدات إعادة قطع التصدير، وضعف دور المركزي في

## خلافاً للتوقعات زيادة الحوالات لم تخفّص الدولار أمام الليرة والسعر تجاوز عتبة ٥٩٠

# تيناوي: المواطن يتجه إلى السوق السوداء بسبب ضعف السياسة المصرفية

## خبير نقدي: مطلوب إيقاف الإصدار النقدي وإلزام وزارة المالية بالتمويل عبر سندات الدين العام

بتحويل الموازنات العامة للدولة بالعجز، وذلك عبر الإصدار النقدي (طباعة النقود) وهذا له آثار سلبية كبيرة في المشاكل الهيكلية في الاقتصاد.

اقتصادياً، هناك عجز مستمر في الميزان التجاري، إضافة إلى وجود كبير للمهربات التي تزيد كتلة المستوردات النظامية وغير النظامية أمام أرقام بسيطة للمصادرات، تضغط على سعر الصرف، إضافة إلى خلل في ميزان المدفوعات، وخاصة في الحساب الجاري، حيث من المفترض أن تسهم الحوالات الخارجية في الأنتية النظامية والمساعدات بتقليص العجز في هذا الحساب، إلا أن الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي جعل الحوالات تسلك الطرق غير النظامية، وبالتالي حرمت الحساب الجاري من كتلة نقدية لا يستهان بها لتعديل العجز. من جهة أخرى هناك اتساع كبير للاقتصاد غير المنظم (اقتصاد الظل) والذي قدر بنحو ٧٨ بالمئة من حجم الاقتصاد، وهذا وحده وحده هيكل لا يستهان فيه، ويؤثر سلباً في سعر الصرف، إضافة إلى تراجع الإنتاج والإنتاجية ومعدلات التضخم المرتفعة، وعدم فعالية السياسة النقدية.

الخبير بين أن ضبط سعر الصرف يبدأ من النظر إلى الموضوع بشكل شمولي، يتضمن جميع النقاط السابقة، إلى جانب العرض والطلب والمضاربات، ومن ثم اتخاذ قرار جريء بإيقاف الإصدار النقدي، والاعتماد على السوق المفتوحة عبر تفعيل سندات الدين العام من سندات وأذونات الخزينة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، إلى جانب شهادات الإيداع، بأسعار فائدة مغرية، تساهم في سحب الكتلة النقدية الفائضة والخارجة عن النظام المصرفي، وهذا وحده كفيل بزيادة الطلب على الليرة وتحسين قيمتها، ومن ثم إلزام وزارة المالية بتحويل الموازنة عبر سندات الدين العام، وإعادة ضخها في الاقتصاد بمعنى آخر يده حل الخلل البنوي الاقتصادي الإنتاج والسوق المفتوحة في التصميم عبر لجنة السوق المفتوحة في المصرف المركزي بمشاركة وزارة المالية.

بمعنى آخر يده حل الخلل البنوي الاقتصادي ب معالجة الخلل النقدي، وهكذا يبدأ سعر الصرف بالتحسن والاستقرار عند مستويات توازنية، وتبدأ معالجة الخلل الهيكلية في الاقتصاد تدريجياً.

## إنشاء لجنة السوق المفتوحة برئاسة المصرف المركزي

### خلل هيكلية

خبير في الاقتصاد النقدي يدين لـ «الوطن» أنه لا يمكن الاحتكام فقط لمسألة العرض والطلب والمضاربات في القطع الأجنبي أثناء تحليل الاتجاه العام لسعر الصرف الذي يوصف بأنه طويل الأجل وليس موسمياً وهو مرتبط بالدورة الاقتصادية، إذ إن سعر الصرف يرتفع منذ ثمان سنوات بشكل مستمر، ويزخم متباين، لهذا من الطبيعي القول بأن سعر الصرف يعكس الخلل البنوي في الاقتصاد، والخلل النقدي، أما التقلبات الموسمية والآنية فهي مرتبطة بقوى العرض والطلب والمضاربات إلى جانب الخلل البنوي.

ففي الحديث عن الخلل النقدي، هناك كتلة ليس هيمنة من الأموال تقدر بنحو ٤٠٠٠ مليار ليرة تدور بين أيدي المواطنين خارج الأنتية المصرفية، وهذا يضغط على سعر الصرف، إضافة إلى وجود كتلة نقدية لا يستهان بها وقد تصل ٣٠٠٠ مليار ليرة عبارة عن ودائع مصرفية غير موظفة، تسهم في خلق المصارف، ولا تسهم في دعم الإنتاج والاستثمار كما هو مطلوب منها، إضافة إلى الخلل الأبرز المتمثل



علي نزار الأغا

خلافاً للتوقعات، لم تشهد الليرة السورية تحسناً أمام العملات الأجنبية، وخاصة الدولار الأمريكي، نتيجة زيادة ورود الحوالات الخارجية خلال الأسبوع الأخير من شهر رمضان والتخصير لعيد الفطر، إذ حافظ سعر الصرف على مستوياته المرتفعة بين ٥٧٥ و٥٨٥ ليرة سورية خلال تلك الفترة، وارتفع فوق مستوى ٥٩٠ حتى تاريخه.

تقيب المهن المالية والمحاسبية زهير تيناوي بين لـ «الوطن» أنه بالفعل زادت الحوالات الخارجية الواردة إلى سورية من الإخوة المغريرين بشكل ملحوظ خلال الأسبوع الأخير من رمضان، إلا أن هذه الزيادة لم يكن لها أثر إيجابي في دعم سعر الصرف، نظراً لأن الطلب على القطع الأجنبي وخاصة الدولار، أعلى من عرضه في السوق الموازية «السوداء»، لذا فإن الطلب هو المؤثر الأكبر في سعر الصرف، وإن اقترب العرض والطلب من التوازن ينعكس بحالة استقرار في سعر الصرف.

تيناوي نوه من ناحية ثانية بأن هنالك حالة التقهليل التي تغلب على واقع توظيف المدخرات المنزلية التي تتراوح بين ٥٠٠ ألف ليرة سورية وقد تصل (٣) ملايين ليرة سورية، حيث تنتج نحو سوق الصرف وتحويل تلك المدخرات إلى «عملات صعبة»، في ظل عدم فعالية السياسة المصرفية في جذب تلك المدخرات، وهذا يسهم في زيادة الطلب «المنزلي» على الدولار، وحتى جزء من الحوالات التي يتم تسليمها بالليرة السورية بالطرق غير النظامية، فإن جزءاً منها يتم تحويله إلى دولار عندما تكون الحوالات يميناًغ تزيد على حاجة الاستهلاك.

عامل آخر هو المضاربات التي تقودها مكاتب الصرافة غير المرخصة، والتي تزيد أرباحها على التداول السريع للقطع، والتي تعمل على جذب مدخرات المواطنين بطريقة أو بأخرى للتداول في سوق الصرافة، وخاصة في ظل عدم وجود قنوات توظيف لتلك السيولة الموجودة لدى المواطنين والتي هي رغم بساطتها «استثمارات قريبة» إلا أنها تشكل كتلة إجمالية لا يستهان بتأثيرها في سوق القطع، فلا هناك قوائد وخدمات مصرفية حالية قادرة على استقطاب تلك الأموال ولا قنوات استثمارية أخرى، لذا لا يجد المواطن

المالية للمصارف الخاصة خلال عام ٢٠١٨ إذ زادت إيداعات الزبائن بنسبة ٢٤ بالمئة في ١٣ مصرفاً خاصاً، الأمر الذي يعد دليلاً على زيادة الودائع أي المدخرات بالنسبة للسوريين، وأوضح تيناوي أن هذه الزيادة في الإيداعات تعود في الأساس لإيداعات الشركات والمؤسسات المالية والصناعية بشكل رئيس وليس زيادة الإيداعات الفردية وحدها، إن الزيادة في ودائع شركات التأمين وحدها قادرة على رفع إجمالي ودائع المصارف بتلك النسبة تقريبا، أما المخصص في جذب المدخرات من القطاع المصرفي فهو مدخرات الأفراد وليس الشركات فقط، لأنها تلقى طريقاً سهلاً نحو المضاربه بالدولار بواسطة الصرافة غير النظاميين الذين يسيطرون على أغلب التعاملات في سوق الصرف، وهذا أمر يحتاج إلى سياسة مصرفية متوازنة ومتكاملة.

وعودة للنشاط الاقتصادي والتجاري، إذ على المسؤولين عن السياسة المصرفية وضع ضوابط وآليات عمل تساهم في جذب المدخرات من المواطنين وليس الشركات فقط، وفتح باب

أمامه سوى خيارات الاتجاه نحو جامعي الأموال أو الذهب وسوق الصرف، ويبدو أن سوق الصرف أصبحت أكثر جذاباً وإغراءً لتلك المدخرات، وخاصة في ظل ترقب التطورات السياسية وواقع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية ظلاً.

كما شدد تيناوي على الأثر الكبير للطلب التجاري في القطع الأجنبي، وخاصة لتمويل عمليات الاستيراد بجميع أشكالها، وخاصة للمواد الرئيسة التي يحتاجها البلد بصورة مستمرة، إذ يسهم هذا الطلب برفع سعر الصرف.

إلى ذلك يلاحظ أن مكونات الطلب على الدولار للغايات التجارية والمنزلية بغض الإصدار وتحقيق الأرباح والمضاربات والتحوط من الخطر، أشد تأثيراً في سعر الصرف حالياً من مكونات العرض التي تقتصر على الحوالات وعمليات البيع بين الحين والآخر عند تغيير اتجاه سعر الصرف لسبب أو لآخر.

### مدخرات وقروض

فيما يخص المدخرات وما تتضمنه القوائم